الفصل السادس

شخصية الملك أحمد فؤاد

obeikandl.com

تولى الملك أحمد فؤاد عرش مصر قرابة تسعة عشر عامًا، من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٦ [٥٠] وهذه السنوات هي ولا ريب من أخطر مراحل تاريخه القومي، تعاقبت فيها أحداث جسام، وتطورت عظام، ولها أثرها البالغ في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان للملك فؤاد دوره في هذه التطورات، من أجل ذلك وجب علينا أن نفرد هذا الفصل للحديث عن شخصيته.

لمحة من تاريخ حياته قبل ولايته العرش

ولد الأمير أحمد فؤاد في قصر الجيزة يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ (١٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٤هـ)، وهو سادس أنجال الخديو إسماعيل [٥١]، ولما بلغ السابعة بدأ يتلقى دروسه الأولى في المدرسة التي خصصها إسماعيل لتعليم الأمراء بعابدين، ومكث بها ثلاثة أعوام، ثم ألحقه أبوه في مايو سنة ١٨٧٨ (وكان في الحادية عشرة من عمره) بمعهد توديكوم في جنيف (سويسر) ومكث به إلى أغسطس سنة ١٨٧٩.

ولما خلع إسماعيل عن العرش في يونيه سنة ١٨٧٩، اختار إيطاليا أول مقر له في منفاه، ثم استقر في الآستانة منذ سنة ١٨٨٨، وحين كان بإيطاليا ألحق ابنه الأمير أحمد فؤاد بالمدرسة الإعدادية الملكية بتورينو ليتم فيها دراسته، وفي سنة ١٨٨٥ انتقل إلى الكلية الحربية فيها حيث درس بها علوم المدفعية والهندسة العسكرية.

---

(٥٠) تولى العرش يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وتوفي يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، فتكون مدة جلوسه على العرش ١٨ سنة ميلادية و٦ أشهر و١٦ يومًا، والحساب الهجري تسعة عشر عاما وتزيد.

(٥١) رزق الخديو إسماعيل بثمانية من البنين وهم: الأمير محمد توفيق (الخديو) ولد سنة ١٨٥٢، والأمير حسين كامل (السلطان) ولد سنة ١٨٥٣، والأمير حسن ولد سنة ١٨٥٤، والأمير إبراهيم حلمي ولد سنة ١٨٦٠، والأمير محمود حمدي ولد سنة ١٨٦٣، والأمير أحمد فؤاد (الملك) ولد سنة ١٨٦٨، والأمير رشيد ولد سنة ١٨٦٩، والأمير علي جمال ولد سنة ١٨٧٥.

ورزق بثمانية من البنات وهن: الأمير زينب ولدت سنة ١٨٥٩، والأميرة توحيدة ولدت سنة ١٨٥٠ والأميرة نازلي ولدت سنة ١٨٦٧، والأميرة فاطمة ولدت سنة ١٨٥٣، والأميرة جميلة فاضلة ولدت سنة ١٨٦٩ والأميرة أمينة (توفيت سنة ١٨٦٤) والأميرة أمينة (أخرى) ولدت سنة ١٨٧٥ والأميرة نعمت مختار ولدت سنة ١٨٧٦.

وبعد تخرجه من هذه المدرسة انتظم في سلك الجيش الإيطالي ضابطًا بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان بروما، و قضى به ثلاث سنوات.

وفي سنة ١٨٩٠ ذهب إلى الآستانة لزيارة والده وتعرف إلى السلطان عبد الحميد ورجال الآستانة وعينته الحكومة التركية في تلك السنة ملحقًا حربيًا بسفارتها في فيينا عاصمة النمسا، وبقي بها نحو سنتين.

ولما تولى الخديو عباس الثاني عرش مصر سنة ١٨٩٢، استدعاه وعينه في معيته كبير لياورانه برتبة لواء في الجيش المصري، ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥، وقضى بقية عهده بالإمارة بعيدًا عن المناصب.

زواجه الأول

تزوج في حياته مرتين، الأولى سنة ١٨٩٣، إذا اقترن بالأميرة شيوه كار إبراهيم كريمة الأمير إبراهيم باشا أمد بن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم باشا الكبير، ثم طلقها على أثر اعتداء فظيع وقع عليه سنة ١٨٩٨ بيد أخيها الأمير أحمد سيف الدين، فقد أطلق عليه في النادي الخديوي [٥٢] (نادى محمد علي) ثلاث رصاصات قاصدًا قتله لشقاق بينه وبين زوجته، فأصابه بإصابات خطيرة، ولكنه نجاح من القتل بفضل رعاية الله وعناية الأطباء والجراحين، وحوكم الجاني؛ وحكم عليه بالسجن سبع سنوات خفضت استئنافيا إلى خمس، ولثبوت اختلال في عقله نقل من السجن إلى مستشفى للأمراض العقلية بانجلترا، ومكث به نحو ٢٧ سنة ثم فر منه إلى الآستانة.

وقد رزق الأمير فؤاد من زوجته الأولى بالأميرة فوقية قرينة محمود فخري باشا وزير مصر المفوض السابق في فرنسا، والأمير إسماعيل، وقد توفي صغيرًا.

القران السلطاني

ولما تولى العرش تزوج في مايو سنة ١٩١٩ بالملكة نازلي كريمة المغفور له عبد الحريم صبري باشا، ورزق منها سنة ١٩٢٠ بالأمير فاروق (الملك فاروق فيما بعد) ثم بالأيرات فوزية وفايزة وفائقة وفتحية.

---

(٥٢) كان وقتئذ بشارع المناخ (الملكة فريدة).

صفاته وأخلاقه

كان وسيمًا، جميل الوجه، مهيب الطلعة، قوي البنية، بدين الجسم، معنيا بصحته، محافظًا على نظام صحي دقيق في معيشته ومأكله ومشربه، حريصًا على اتباع ما ينصحه به الأطباء من تعليمات، ولو كان في ذلك جهد له، وكانت قوة إرادته تساعد على اتباع هذه النظام.

وكان قوي الشخصية، موفور النشاط، دءوبًا على العمل، لا يكل منه ولا يمل، ذكي الفؤاد، يشع الذكاء من عينيه، واعي الذاكرة، ماضي العزيمة، واسع الثقافة والاطلاع، محبًا للاستزادة من العلم والمعرفة، مشغوفًا بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون، والاستماع إلى من يأنس فيهم تزويده بمعلومات جديدة عن أحوال العالم، بحيث كان مليمًا بكل التطورات التي تحدث في مختلف البلدان، وفي الحق أنه من أكثر أمراء الأسرة العلوية ومن أشدهم ذكاء وأنضجهم فكرًا وأقواهم عزيمة.

مساهمته في مشروعات النهضة قبل ولايته العرش

لم يكن الأمير أحمد فؤاد بعيدًا عن المجتمع المصري، بل كان على صلة به، وساهم في العديد من مشروعات النهضة.

تولى في سنة ١٩٠٨ رئاسة لجنة تأسيس "الجامعة المصرية" فدبت الحياة في المشروع [٥٣] بعد أن كان يتعثر في سيره، وله الفضل الكبير في إنشائها وتقدمها، واطراد نجاحها في مختلف مراحلها.

وساهم أيضًا في ترقية الجمعية الجغرافية التي أسسها الخديو إسماعيل، وعينه السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ رئيسًا لها، فبعث فيها الحياة والنشاط بعد أن مرت بها فترة طويلة من الركود والجمود، واشترك في إنشاء جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وجمعية الإسعاف، وتولي رئاسة هذه الجمعية في أواخر سنة ١٩١٤، وساعد "المجمع العلمي" وتولى رئاسة جمعية الهلال الأحمر سنة ١٩١٦.

طموحه إلى الملك

كان وهو أمير يطمح إلى الملك ففي سنة ١٩١١ سعى ليكون ملكًا أو أميرًا على طرابلس الغرب، وفي سنة ١٩١٣ سعى ليكون ملكًا أو أميرًا على ألبانيا ولكنه لم يوفق في كلا المسعيين.

---

(٥٣) كتابنا مصطفى كامل.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وخلع الخديو عباس الثاني بأمر الحكومة البريطانية في ديسمبر سنة ١٩١٤، طمحت نفسه إلى اعتلاء العرش، ولكن أخاه الأمير حسين كامل كان أكبر منه سنًا، فعينته انجلترا سلطانا على مصر، وكان الأمر كمال الدين نجل السلطان حسين يحجب الأمير فؤاد عن وراثة العرش، ولكنه اعتذر عنه قبيل وفاة والده كما سبق بيانه في موضعه (٥٤)، فصار الأمير فؤاد هو الوارث المتعين لهذا العرش، حقًا أن نظام وراثة العرش بعد إعلان الحماية البريطانية لم يكن قد تقرر بعد، ولم تضعه الحكومة البريطانية إلا سنة ١٩٢٠ (٥٥)، ولكن الأمير فؤاد كان الأخ الأرشد للسطلان حسين، فكان هو الوارث المنتظر للعرش، وهكذا شاءت الظروف والأقدار وشاء الحظ أن يتولى الأمير فؤاد عرش مصر.

وكان الطريق أمامه معبدًا، إذا كان بعيدًا عن السياسة طيلة حياته السابقة، ولم تبدي منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطاني، في أي موقف من المواقف، ولا بذل أي تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية في أي مرحلة من مراحلها السابقة، مثل ما بدا من بعض الأمراء، فكان هذا الماضي مما رشحه لولاية العرش، واجتمع إلى ذلك ما أظهره من الولاء للاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى، إذ كان على رأس اللجنة التي تألفت لتكريم الجنرال السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال الذي تم على يده انقلاب ديسمبر سنة ١٩١٤.

---

(٥٤) كتابنا "ثورة سنة ١٩١٩" – ج ١ ص٣٤. (طبعة سابقة).

(٥٥) كتابنا "ثورة سنة ١٩١٩" – ج٢ ص ١٠٢. (طبعة سابقة).

ولايته العرش

فلما توفي السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧، تولى الأمير أحمد فؤاد عرش السلطنة في اليوم نفسه، وإذا كانت البلاد تحت الحماية البريطانية فقد ارتقى العرش بموجب تبليغ من الحكومة الإنجليزية جاء فيه: "إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي، على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم" (٥٦).

وبدا في طريقه ولاية السلطان فؤاد العرش –كما بدا في ولاية السلطان حسين كامل من قبل– أثر الحماية الأجنبية ومبلغ التدخل البريطاني في أعظم المهام الداخلية شأنًا، إذ جعلت الحكومة الإنجليزية نفسها مصدر ولاية العرش، وكان هذا تكرارًا وتوكيدًا لما انتحله في كتابها إلى السلطان حسين حين ولايته العرش كنتيجة لإعلان الحماية على مصر، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل بالسخط والوجوم (٥٧)، وتم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧، حيث انتقل في موكبه من قصر البستان إلى سراي عابدين.

المراحل الثلاث في حياة فؤاد

إذا أردنا أن نلم الملك فؤاد إلمامًا صحيحًا، لكي نستخلص منه صورة كاملة واضحة لشخصيته، يلزمنا أن نقسم عهده إلى ثلاث مراحل متعاقبة.

المرحلة الأولى: من اعتلائه العرش إلى ثورة سنة ١٩١٩.

والمرحلة الثانية: من الثورة إلى إعلان الاستقلال.

والمرحلة الثالثة: من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك.

---

(٥٦) ثورة سنة ١٩١٩ ج١ ص٣٥. (طبعة سابقة).

(٥٧) ثورة سنة ١٩١٩ ج١ ص٣٥. (طبعة سابقة).

المرحلة الأولى

لم يكن للسلطان فؤاد عمل ما في تطور الحوادث منذ اعتلائه العرش إلى شبوب الثورة سنة ١٩١٩، وأغلب الظن أنه لم يكن له برنامج في الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد إليه، ومن الحق أن يقال إنه كان في هذه الفترة سلطانا تحت الحماية البريطانية بكل ما تحتمله الكلمة من معان، فالحماية هي التي رفعته إلى العرش، كما رفعت سلفه السلطان حسين، ولم يجد بأسًا من أن يصل من هذا السبيل إلى عرش محمد علي بل تدل الدلائل على أنه ارتضى هذا الوضع وأقره، وكان يراه أمرًا طبيعيًا لا غبار عليه، وهذا ولا ريب خطأ في تفكيره وموضع ضعف في شخصيته، قال في أول خطاب له إلى وزيره الأول حسين رشدي باشا يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧: نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذي اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرض من بعدنا لورثتنا طبقًا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بنينا وبينها [٥٨].

فهذا الخطاب يدلك على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة في الحماية ولا في اعتبارها مصدرًا لولاية العرش.

ولقد ساير سياسة الاحتلال والحماية في طريقها، ولم يبد منه اعتراض ولا تململ من هذا النظام، فكان الأمر والنهي إلى دار الحماية، وإلى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين، في مختلف المصالح والدواوين ولم يفكر في الاعتراض على هذا النظام ولا في إحداث أي تغير فيه، وهنا يبدو شيء من الفارق بينه وبين سلفه السلطان حسين، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضًا بواسطة الحماية البريطانية، ولكن يظهر أنه أدركه بعد ذلك شيء من الندم على ما فعل، فأخذ يجاهر بالطعن في السياسة الإنجليزية، ويصرح في أحاديثه العامة والخاصة أنه مؤيد للشعب في سخطه واحتجاجه على الحماية، ووقع الجفاء بينه وبين السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني وقتئذ مما أدى إلى أن تستبدل به الحكومة البريطانية مندوبًا آخر وهو السير رجنلد ونجحت (نوفمبر سنة ١٩١٦). وبقي السلطان حسين على برمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين في الحكومة حتى أدركته الوفاة، أما السلطان فؤاد فقد ظل مواليًا للاحتلال والحماية، وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والإرهاق منذ الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين ومصادرتها إياهم في حاصلاتهم

---

(٥٨) ثورة سنة ١٩١٩ جـ١ ص ٣٦ . (طبعة سابقة).

ودوابهم وأرزاقهم، فإنه لم يفتأ بمحض الإنجليز خاص الود، ويسابقهم إلى ما يطلبون، اعتبر ذلك في الثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات التي منحها مجلس الوزراء هبة لبريطانيا في ٩ مارس سنة ١٩١٨، وذلك أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة في مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ لحساب العهد على الحكومة البريطانية، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية، ووضع السير ويليم برونييت المستشار المالي البريطاني كشفًا في أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التي أنفقتها الحكومة في هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون آخر كان منظورًا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أي أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاء هائلا في شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، قرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه "اعترافًا بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات"، وقرر أيضًا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التي من هذا النوع في السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفًا.

وكانت مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلا من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر، ولقد قلت تعليقًا على هذه المنحة في كتاب "ثورة سنة ١٩١٩" (ج١ ص٣٨ طبعة سابقة): "وتأمل في قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة أنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (في نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوي والأدبي للحكومات التي تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غضبها وعداوتها، وسلبها البلاد حريتها واستقلالها".

انتهت الحرب العالمية الأولى في نوفمبر سنة ١٩١٨، وانتهت بذلك المرحلة الأولى من تاريخ السلطان فؤاد.

المرحلة الثانية من الثورة إلى إعلان الاستقلال

لا أريد أن أذكر تفاصيل الحوادث التي أعقبت عقد الهدنة وتأليف الوفد المصري في نوفمبر سنة ١٩١٨ بزعامة "سعد زغلول" فقد بسطت الكلام عن ذلك في كتاب "ثورة سنة ١٩١٩" وإنما أذكر هنا ما يتصل بموقف السلطان فؤاد بإزاء هذه الحركة.

لقد ترك السلطان لوزيره الأول حسين رشدي باشا أن يحدد موقف الحكومة من الحركة الوطنية ومطالبها من الحكومة البريطانية، وليس يخفى أن نضال الوفد قد لقي تأييدا من رشدي باشا، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده وكانت خطوات الوفد الأولى تسير باتفاقه وتفاهمه وإياه، وفي يوم ١٣ نوفمبر بالذات وهو اليوم الذي ذهب فيه سعد وزميلاه عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي لمقابلة السير ريجلند ونجت المندوب السامي البريطاني، رفع رشدي تقريرًا إلى السلطان يعرض فيه أن يعهد إليه وإلى زميله عدلي السفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية في شأن مستقبل مصر السياسي، ووافقه السلطان على تقريره، وعهد إليه وإلى عدلي القيام بهذه المهمة، ولما شرع رشدي في العمل اصطدم بالعقبات من ناحية الحكومة البريطانية فقد جاء ردها على مطالبة الأولى برفض الترخيص لسعد وصحبه بالمجيء إلى لندن وبإرجاء مجيء رشدي وعدلي إلى ما بعد الصلح، فرأى رشدي في هذا الرد رفضًا لطلباته، وقدم استقالته إلى السلطان في ٢ ديسمبر، وكانت هذه الاستقالة بمثابة الاحتجاج على السياسة البريطانية، وفي الحق أن السلطان لم يقبل منه هذه الاستقالة، وفي هذا معنى التأييد له في خطته، وهو موقف حميد للسلطان يذكر له بالخير، وانتظر رشدي قليلا، ولكنه رأى من الحكومة البريطانية إصرارًا على خطتها، فاستعجل قبول استقالته في ٢٣ ديسمبر ثم في ٣٠ منه، ثم في ١٠ فبراير سنة ١٩١٩، وقد رضيت الحكومة البريطانية بحضور رشدي وعدلي وحدهما، ودعيا إلى السفر إلى لندن في أواسط شهر فبراير، ولكنها رفضت سفر الوفد، وكان رشدي يشترط لسحب استقالته التصريح للوفد بالسفر إلى أوربا تمهيدًا لرفع صوت مصر في مؤتمر الصلح، فلما رفض طلبه في هذا الصدد أصر على الاستقالة، وكان منتظرًا من السلطان أنيؤيده في موقفه فلا يقبل استقالته، كما فعل من قبل، ولكنه قبلها في أول مارس سنة ١٩١٩، وبدا من كتاب السلطان إلى رشدي باشا بقبوله استقالته أن في الأفق وزارة جديدة ستؤلف، فقد طلب منه الاستمرار في إدارة الأعمال "إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة" وأدرك الرأي العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعًا على أساس تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدي باشا فلم يكن هنا موجب لقبول استقالته فقبولها معناه أن السلطان اعتزم الانفصال عن الأمة في نضالها.

كان هذا نقطة التحول في سياسة السلطان، وجاء قبوله استقالة رشدي وسعيه في تأليف وزارة جديدة معاونة منه للسياسة البريطانية في إذلال الشعب وأشار الوفد إلى هذا المعنى في كتابه المشهور الذي أرسله إلى السلطان بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٩، فقد احتوى على عتب شديد واعتراض قوي على قبوله استقالة الوزارة، إذ قال مخاطبًا السلطان: "كان الناس يظنون أنه كان لهما (رشدي وعدلي) في وقفتهما الشريفة دفاعًا عن الحرية، عضد قوي من نفحات

عظمتكم؛ لذلك لم يكن يتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن في ذلك متابعة للطامعين في إذلالنا، وتمكينًا للعقبة التي ألقيت في سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذانًا بالرضى بحكم الأجنبي علينا إلى الأبد، قد نعلم أن عظمتكم، ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرض في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أ، يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين الذين أظهرا احترامهما لإدارة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداء بمشيئة شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم –يا أرشد أبناء محررها محمد علي الكبير– أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة وطنية أن يخلفه في مركزه؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟" (٥٩).

غير أن هذا الكتاب لم يكن له أي تأثير في موقف السلطان، ومضى في سبيل تأليف وزارة جديدة، تجعل خطتها مسايرة السياسة البريطانية، ولم يعطل تأليفها إلا اندلاع الثورة في ٩ مارس سنة ١٩١٩ بعد اعتقال سعد وصحبه.

وغني عن البيان أن "السلطان فؤاد" لم يكن يتوقع تلك الثورة، ولا كانت تخطر له ببال، ولم يكن هو وحده على هذا الظن، بل إن الإنجليز أنفسهم على ما اشتهروا به من اتساع أفق التكفير وبعد النظر، والخيرة والدهاء، لم يكونوا أيضًا يتوقعون شبوب هذه الثورة، ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة، واللين والخداع تارة أخرى، مما بسطناه في كتاب الثورة، أما السلطان فؤاد فقد احتجب في قصره، تاركًا الشعب وجهًا لوجه أمام عاصفة البغي والعدوان، وكان موقفه سلبيًا محضًا، وأخذ يرقب ما تأتي به الحوادث واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب، إذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه، ولما جنحت الحكومة البريطانية إلى مهادنة الثورة وقتًا ما، واعتزمت الإفراج عن سعد وصحبه في المرة الأولى، أرادت أن ترفع من شأن السلطان في نظر الشعب بعد أن رأت أن الحوادث قد باعدت بينهما وجعلت منزلته تتضاءل في النفوس، ولم يكن هذا من صالحها في شيء، فأفضت إليه بعزمها على الإفراج عن سعد وصحبه، وأصدر هو منشورًا إلى الأمة في ٦ أبريل سنة ١٩١٩ أبدى فيه تضامنه مع الشعب في شعور الوطني، ودعاه إلى

---

(٥٩) نشرنا نص الكتاب بأكمله في كتاب "ثورة سنة ١٩١٩" ج١ ص١١٩. (طبعة سابقة).

الكف عن المظاهرات والأخلاد إلى السكنية، وأدرك الجمهور من أسلوب المنشور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد.

وفي اليوم التالي أصدر الجنرال اللنبي (الذي عين مندوبًا ساميًا لمواجهة الثورة) منشورًا بأنه بالاتفاق مع عظمة السلطان قد قرر الإفراج عن سعد وصحبه والتصريح للمصريين بحريتهم في السفر إلى الخارج.

على أن السلطان فؤاد لم يبق على شعوره الذي أعلنه في منشوره، فقد تجددت الحوادث الدموية بعد الإفراج عن سعد، ووقف حيالها صامتًا، وظل على هامش الحوادث، وبقيت البلاد في حالة ثورة، وخلا مركز الوزارة نحو ثلاثة أشهر اللهم إلا في فترة وجيزة ألف فيها رشدي وزارته الرابعة، فلم تلبث إلا أيامًا ثم استقالت، ولو أن "السلطان فؤاد" كان متضامنًا مع الشعب في ثورته لبقي مركز الوزارة شاغرًا ردحًا أطول من الزمن، فإن هذا ولا شك يشد أزر الشعب في نضاله، ولكنه على العكس أخذ يسعى في تعبيد الطريق لتأليف وزارية جديدة، ولو أنه رجع في ذلك إلى ممثل الشعب المعبر عن شعور الناطقين باسمه لعد له ذلك عملا محمودًا؛ إذ أن اعتداده بإرادة الأمة من شأنه أن يرفع من شأنها ويزيد من قوتها في نضالها ضد الاحتلال والحماية، ولكنه على العكس فاجأ البلاد بتأليف وزارة محمد سعيد على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها وجاء تأليفها محاولة جريئة لكسرة شوكة الثورة، مما اغتبط له الإنجليز اغتباطًا عظيمًا فلا غرو أن قوبلت هذه الوزارة بالاستياء والسخط؛ لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، ولم يفاتح ممثلو الرأي العام في أمرها، وكان تأليف أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية (٦٠).

ولما استقالت وزارة سعيد في نوفمبر سنة ١٩١٩، تحت ضغط الحوادث، لم يرجع السلطان أيضًا إلى الأمة ولا إلى ممثليها، بل إلف وزارة يوسف وهبه التي لا تمت إلى الأمة بصلة، وكان برنامجها مسايرة السياسة الإنجليزية، وكذلك كان شأن الوزارة التي أعقبتها، وهي وزارة نسيم الأولى الأولى (مايو سنة ١٩٢٠)، فكان موقف السلطان خلال هذه الأحداث خذلانًا للأمة في نضالها القومي، وتبدو هذه الحقيقة في تقرير لجنة ملنر الذي رفعته إلى الحكومة البريطانية في ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن عملها في مصر، إذ قالت عن موقف السلطان: "وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا اللورد كلنا إلى عظمة السلطان، فكانت هذه هي الزيارة الرسمية، وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية، وكان ذلك أول حديث من عدة

---

(٦٠) راجع في تفصيل ذلك كتابنا "ثورة سنة ١٩١٩" ج٢ ص٣٠ (طبعة سابقة).

أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته، فكان عظمته يعاملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت فيها في السنوات القليلة الماضية، وعن صعوبة مركزه، ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو أن يعطي نصيحة في الموضوع الذي انتدبنا له، أي دستور مصر في المستقبل ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج، والاحتراس من الفضوليين، ودلنا على بعض من ذوي المقامات التي يحسن بنا استشارتهم، مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزارة السابقين، وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد"، فهذا الحياد الذي لزمه السلطان تجاه النضال القائم بين الأمة والاحتلال، لا يتفق مع واجبات الملك، ولا مع الواجبات الوطنية، على أن الأمة ثابرت وجاهدت، وظلت تكافح وحدها في الميدان، وما لبثت السياسة البريطانية أن جنحت إلى ترضيتها بمختلف الوسائل، ومن مظاهر هذه الترضية التبليغ البريطاني إلى السلطان فؤاد في فبراير سنة ١٩٢١ بأن الحكومة المصرية رأت بعد دراسة مقترحات لجنة ملنر أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها ترغب في المفاوضة مع وفد يعينه السلطان لإبدال الحماية بعلاقة تطابق أماني الشعب المصري وتضمن مصالح بريطانيا العظمى.

كان هذا التبليغ يقتضي من السلطان الرجوع إلى ممثلي البلاد في تأليف وزارة موثوق بها من الأمة، لكي تتحدث عن مصير البلاد في هذا الوقت العصيب وتخلف وزارة نسيم البغيضة إلى الشعب، ولكنه سعى جهده في إبقاء الوزارة النسيمية وأنف الشعب راغم، وإذا كان عدلي باشا هو السياسي الذي اتجهت إليه الأنظار ليعالج القضية المصرية بصفة رسمية، فقد سعى السلطان ليقنعه ببقاء وزارة نسيم باشا في الحكم ويضطلع هو بمحادثة الحكومة البريطانية في شأن مصير البلاد، ولكن عدلي رفض هذا الحل، ورفض بقاء نسيم في الحكم، لعدم اطمئنانه إليه، فاضطر السلطان تحت ضغط الحوادث إلى تنحيته وتكليف عدلي تأليف الوزارة الجديدة (مارس سنة ١٩٢١)، ولولا هذا الضغط لبقيت وزارة نسيم مفروضة على البلاد رغم إرادتها، فتأليف وزارة عدلي باشا الأولى جاء إذن على غير إرادة السلطان.

ولما وقع الخلاف بين سعد وعدلي في أبريل سنة ١٩٢١، لم يبذل أي مسعى في رأب الصدع الذي أصاب الوحدة الوطنية، وكان في استطاعته قطعًا أن يقوم بدور ما في تقريب مسافة الخلف بينهما، ولكنه وقف جامدًا بإزاء هذا الخلاف وتركه يستفحل ويتفاقم، وزاد في تأجيجه بإصدار مرسومًا في مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي

باشا، بعد إقصاء الوفد عنه وقد أفضى ذلك إلى اشتداد الانقسام، ووقوع الحوادث الدموية الخطيرة في الإسكندرية مما ذكرناه في الجزء الأول من هذا الكتاب [٦١].

ولما أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ واستقال عدلي من الوزارة في ديسمبر من تلك السنة، تجددت حوادث القمع والعدوان من الجانب البريطاني، ونفى سعد وصحبه للمرة الثانية إلى جزائر سيشل، فلزم السلطان الصمت والتغاضي بإزاء هذه العدوان، وظل مركز الوزراء شاغرًا أكثر من شهرين، إذا لم يجد السلطان من المستوزرين من يقبل تأليف الوزارة في هذا الجو المكفهر، حتى إذا عرضت الوزارة على ثروات باشا اشترط لقبولة شروطًا اتجه بها إلى الإنجليز، وبادلهم الرأي فيها، وعلق عليها قبوله تأليف الوزارة، وهذه الشروط هي التي صارت "تصريح٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢"، وهنا تبدأ المرحلة الثالثة في حياة الملك فؤاد.

المرحلة الثالثة من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك

(١٩٢٢- ١٩٣٦)

هي أطول المراحل الثلاث في حياة الملك فؤاد.

استمرت الأمة تناضل عن حقوقها واستقلالها، وثابرت على مقاومة الاحتلال والحماية، وتعددت حوادث اغتيال البريطانيين، وسرت في النفوس فكرة المقاومة السلبية، وتنظيم حركة واسعة النطاق لمقاطعة التجارة والشركات ورؤوس الأموال الإنجليزية، وأدرك الإنجليز أن المقاومة الوطنية جد لا هزل، وأن وسائل القمع لم تفد في إحباطها، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة، وقبلوا شروط ثروت باشا التي علق عليها تأليف الوزارة، وأعلنوا "تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢" الذي يتضمن.

أولا: إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية.

ثانيًا: الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات.

رابعًا: احتفظت انجلترا بصورة مطلقة بتولي المسائل الأربع الآتية وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هي عليه إلى أن تتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي:

١- تأمين مواصلات الإمبراطور البريطانية.

---

(٦١) في أعقاب الثورة المصرية ج١ ص١٦ وما بعدها (طبعة سابقة).

٢- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالوساطة.

٣- حماية المصالح الأجنبية في مصر والأقليات.

٤- السودان.

وأبلغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد يوم صدوره في خطاب جاء فيه ضمن ما احتواه: "أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري".

وتصريح ٢٨ فبراير مع ما فيه من عيوب أساسية وتحفظات تعصف بجوهر الاستقلال الصحيح، فإنه تضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهذا ولا ريب مكسب لمصر، مكسب سياسي ومعنوي فإن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإبلاغ هذا الاعتراف إلى الدول قد رفع من شأن مصر دوليًا، وترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغي في عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التي كانت تعترض فعلا إعلان الدستور، فإن الاحتلال البريطاني هو الذي ألغاه سنة ١٨٨٣، وهو الذي حال دون عودته طوال السنين، ومن ثم أعلنت انجلترا في الخطاب الملحق بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أنها لا تعترض على حق مصر في أن يكون الدستور نظام الحكم فيها، وتألفت وزارة ثروت باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢ على هذا الأساس، ولقد كان واجبًا على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها، ويقتصر هو على المزايا التي نالها ضمنًا بفضل هذا النضال، وهي أن يكون ملكًا على رأس دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنه في الواقع أراد أن يستأثر بكل المزايا التي نالتها الأمة من جهادها، وتحركت في نفسه نزعة الحكم المطلق التي عرف بها معظم ملوك الشرق وامرأته، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفعل الاحتلال الذي كان قابضًا على زمام الحكم والسلطان.

لقد نادى الملك فؤاد باستقلال مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، وأعلن على الملأ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، واتخذ لنفسه لقب "صاحب الجلالة ملك مصر" وأبلغت الحكومة المصرية الدول هذا الإعلان، ولكن لما جاء دور تحضير الدستور في عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقبات في سبيله، وبدا أنه يريد أن تئول إليه السلطات والحقوق التي نالتها الأمة في ميدان النضال، ولم يكن راضيًا في خاصة نفسه عن الدستور، بل تنكر له، وظل برما به، متهجمًا له طول حياته، وظهرت أعراض هذه النزعة في سعيه لإسقاط وزارة ثروة حين رآه جادًا في إخراج الدستور، بعد أن تم وضعه على يد لجنة الثلاثين فما زال به حتى اضطره للاستقالة

في نوفمبر سنة ١٩٢٢ (ج١ ص٧٠ طبعة سابقة) واصطنع من بعده وزارة نسيم ذات الميول الرجعية التي أخذت تسوف وتماطل في إصدار الدستور، وتمسخ وتشوه في مبادئه ونصوصه، وترتب على هذا السعي وقوع كارثة وطنية إذا انتهزت الحكومة الإنجليزية فرصة التلكؤ في إصداره والمساعي التي بذلت لمسخه وتشويهه، فتدخلت هي أيضًا في شأنه، وطلب أن تحذفه منه نصوص السودان وكان لها ما أرادت، واستجاب الملك فؤاد إلى طلبها، ولما عارض نسيم باشا في ذلك وقدم استقالته حتى لا يكون التسليم في هذه المطالب الجائزة على يده طلب إليه الملك البقاء حتى يكتب صلب التسليم، ثم يستقل، وهذا ما حدث فعلا، فقد استقال نسيم في فبراير سنة ١٩٢٣ بعد أن قبل حذف نصوص السودان من الدستور (ج ١ ص ٩٠ طبعة سابقة)، وأخيرًا وبعد لأي وتلكؤ صدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ (ج ١ ص١١٢ طبعة سابقة)، ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له، ولم يطق صبرًا علىأية وزارة دستورية تولت الحكم عن طريق إرادة الأمة بل كان يتربص بها ويلاحقها بالأزمات حتى تستقيل أو تقال.

لقد كان واجبًا على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور في عهده أن يخلص لهذا النظام الذي نالته البلاد بفضل كفاحها الشاق الطويل، ولكن مع الأسف لم يكن ينبغي له استقرارًا، وكانت مناوأته له سياسة رسمها لنفسه وأصر عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلا، وكان يصدر في هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاد وهو أن "السراي" يجب أن تكون مصدر السلطات، على خلاف القاعدة الأساسية للنظام الدستوري، وهي أن الأمة مصدر السلطات، وكان ينقم من الدستور ما أسماه انتقاص سلطة الملك، ولم يكن على حق في هذا الاتجاه، إذ م تكن له سلطة ما قبل إعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور، بل كان سلطانا تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه إلا ما يراه عمال الحماية، وكان راضيًا بهذا الوضع، مقرًا له، ثم جاء انتهاء الحماية وإعلان الاستقلال وإصدار الدستور نتيجة لجهاد الأمة وتضحياتها، ولولا هذا الجهاد، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبًا في يد الاحتلال، لا يتولى "السلطان" شيئًا منها قط وبعبارة أخرى لولا جهاد الشعب وتضحياته لظل فؤاد الأول طوال حياته سلطانًا تحت الحماية، وقد ارتضى هو كما ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له، بل أقروه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢، على عهد الخديو توفيق، فالخديو عباس، ثم في عهد السلطان حسين، فالسلطان فؤاد، ولولا جهاد الأمة، لظل هذا الغصب قائمًا، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم، فكان الإنصاف يقتضي أن تتولى الأمة سلطتها الدستوري التي كسبتها في ميدان النضال، لا أن تتلقفها السراي، ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على

غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف [٦٢]، ومن هنا صارت المرحلة الثالثة من حياة الملك فؤاد –وهي معظم سني حكمه– نضالا مستمرًا بيه وبين الأمة، صفحة الملك، وخاصة إذا لاحظنا أنه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه في ميدان آخر كان هو الجدير به، ونعني به ميدان النضال ضد الجانب البريطاني، جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال، لم يبذل الملك فؤاد في هذا الميدان جزءًا من النضال الذي بذله في الميدان الداخلي، بل كان يعمل على مسايرة السياسة البريطانية، وتفادى الاصطدام بها، اعتبر ذلك في مواقفه قبل الثورة وفي خلالها، وفي أعقابها ومن المحققين أيضًا أن هاتيك الانقلابات الثلاثة التي وقعت في عهده كانت تتم باتفاق بينه وبين الجانب البريطاني، مع اختلاف في المقاصد والأغراض، فالجانب البريطاني كان يرى فيها عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته، والملك والمستوزرون يرون فيها استردادًا للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة.

ولا ينهض عذرًا للملك فؤاد في مناوأته للدستور ما يدعيه بعض الرجعيين من أن الأمة لم تنضج لهذا النظام، فإن هذه الدعاية إنما ابتدعها الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ليسوغ بها عدوانه على استقلال البلاد وإلغاء دستورها سنة ١٨٨٣، وهي لعمري دعاية كاذبة، لفقها رواد الاستعمار، وأخذها عنهم دعاة الرجعية من طلاب المناسب الذين دأبوا على الوصول إلى الحكم من غير طريق الشعب.

وليس معقولا ولا مقبولا أن يقال عن الأمة التي نهضت للمطالبة بالنظام الدستوري الحديث قبل أية أمة من أمم الشرق أنها لم تنضج بعد للدستور في عهد الملك فؤاد، فليس يخفى أن مصر كانت أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستوري، إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ في أواخر عهد إسماعيل، ثم في سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية، حقًا إن الدستور العثماني (القانون الأساسي) أعلن قبل ذلك في تركيا سنة ١٨٧٦، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع في الآستانة حتى ألغى اجتماعه في أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد، ونفي واضع الدستور مدحت باشا، وعاد الحكم المطلق في تركيا، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨، وكان إلغاء الدستور في تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة، أما إلغاء الدستور في مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبي، فهي أعرق أصولا من تركيا في النظام الدستوري [٦٣]، ولي سمن الإنصاف مع هذه الحقائق أن توصم مصر بأنها لم تنضج للدستور في سنة ١٩٢٣ وما تلاها، في حين أن أغلب الأمم الشرقية قد اقتبست عنها النظم الدستورية، ولم يقل أحد أن هذه

---

(٦٢) ج ١ ص ٢٢٢. (طبعة سابقة).

(٦٣) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٤٦ (طبعة سابقة).

الأمم الشقيقة لم تنضج لهذه النظم، أضف إلى ذلك أن الحوادث والتجارب قد أثبتت مبلغ ما في هذه الدعوى من تخاذل وإرجاف، ويكفيك للتحقق من بطلانها أن تقارن بين الوزارات التي اختارها الشعب أو استأنس إليها، والوزارات التي اختارها الملك فؤاد وفرضها على الشعب فرضًا، سواء في عهد الحماية أو في عهد الثورة (٦٤)، أو في أعقابها (٦٥)، فإنك من غير تردد أو تحيز تقطع بأن اختيار الشعب في مجموعه كان خيرًا من اختيار الملك، فهذا دليل ناطق على أن الشعب ناضج للحياة الدستورية كفء لأن يختار الحكومة التي يرضاها، وإذا كانت للوزارات التي اختارها الشعب عيوب ونقائص فإن هذه العيوب تتضاءل بإزاء نقص وعيوب الوزارات التي فرضت عليها فرضًا، ولو أن السياسة التي اتبعها الملك فؤاد بإزاء الدستور لم تضر البلاد لما كان ثمة موجب للإلماع إليها، ولكنها مع الأسف كانت لها عواقب سيئة في حالة البلاد السياسية والاجتماعية، وقد أشرت إلى طرف من هذه النتائج في الجزء الأول إذ قلت (ص٣٠٤ طبعة سابقة): "إن البلاد قد خسرت كثيرًا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها، خسرت كثيرًا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضًا، دون أن تدري كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل، وهذا هو الحكم المطلق في حقيقته ومعناه، وأقل ما يحمل في طياته أنه امتهان لهذا الشعب، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه، وتعويد له على الخضوع والاستكانة، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية أو تقوى على صد الأطماع الخارجية؛ لأن الأمة التي تألف الذل والهوان في الداخل لهي أضعف من أن تقاوم العدوان الذي يصيبها من الخارج، هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق، ومن حقها، بل من واجبها أن تناضل عنها، وبغير هذا النضال تفقد وجودها، ويعد إذعانها قبولا منها للحكم المطلق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد، وتعطيل لنهضتها لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف في الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الأطماع الخارجية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التي تحتاج إليها، فالحكومات التي تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجي، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب".

فالسياسة التي اتبعها الملك فؤاد حيال الدستور قد أضرب بالبلاد ضررًا بليغًا، صحيح أن الملك فؤاد لا يحتمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أشياع الحكم المطلق من المستوزرين

---

(٦٤) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٣٠ و٨١ و ١١١ (طبعة سابقة).

(٦٥) راجع الجزء الأول من هذا الكتاب.

والوصوليين الذين كانوا أداه له في تحطيم الدستور، ولو لم يجد من هؤلاء الوصوليين عونًا له في الانقلابات الثلاثة التي تمت في عهده لما وقعت، ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعريف الحقيقة المؤلمة وهي أن الملك كان هو الملهم لهذه الانقلابات، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتهان حقوق الشعب، وعلى أي حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان.

وإذا أردت مزيدًا من البيان فارجع إلى الفصل الرابع من الجزء الأول (الدستور والحكم المطلق).

يخلص مما تقدم أن الجانب السياسي من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة في تاريخه، فلقد كان متخاذلا أمام الاحتلال، متحيفًا حقوق الشعب، وليس هذا وذاك مما ينبغي أن يكون، وقد أدت هذه السياسة إلى عدم استقرار الحكم في مصر، وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطاني، وتراجعها في الأزمات أمام المطامع الاستعمارية، وتعطيل نهضة التقدم والإصلاح.

ولا يظن أحد أني فيما أقول قد تحاملت على الملك فؤاد، فإن كل الظروف والملابسات كانت تدعو إلى أن أتحيز له، لا أن أتحامل عليه، على أني، علم الله ما تحاملت ولا تحيزت، بل اتبعت المنهج الذي رسمته وسرت عليه في حلقات هذه المجموعة، وبغير ذلك لا أكون صادقًا ولا عادلا في الحكم على الحوادث والرجال.

إصلاحات الملك فؤاد

أريق مداد كثير حول ما أسماه بعض الكتاب والخطباء "إصلاحات الملك فؤاد"

هناك ولا شك إصلاحات ترجع إليه شخصيًا، وهي التي كان المبتكر لها، ولكن ليس من الحق أن ينسب إليه كل إصلاح تم في عهده.

لقد ذكرت في تاريخ الخديو توفيق كثيرًا من الإصلاحات الهامة التي تمت في عهده، ولكنني لم أسندها إليه، وإنما أرجعتها إلى أصحاب الفضل فيها، وحسبك أن منها إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية)*، وهي من أعظم الإصحلات التي تمت في عهد الأسرة المحمدية العلوية، وقلت عن هذا العمل الجليل أنه يرجع إلى وزارة شريف باشا الثالثة، قبل الاحتلال، فقد أصدرت القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، وتقررت فيها القواعد التي قام عليها صرح النظام القضائي الحديث فإن لائحة ترتيب المحاكم الوطنية الحالية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، ويرجع معظم الفضل في وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قدري باشا إذ كان يتولى وزارة الحقانية في وزارة محمد شريف باشا، وقد صدرت في عهدها اللائحة الأولى وتهيأت الحكومة لإنفاذها منذ صدورها، ولكن استقالة وزارة شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢، وتلاحق حوادث الثورة العرابية، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة، فلما كانت وزارته الرابعة استقر عزمها على تنفيذ لائحة نوفمبر سنة ١٨٨١ مع بعض تعديلات فيها أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ومحكمة استئناف أسيوط، وعدم سريان النظام القضائي على السودان وحذف النص الذي كان يقضي بعدم جواز عزل القضاة، وكانت هذه القواعد واردة في لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٦٦)، وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣، وصدر القانون المدني في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣، وقانون التجارة والقانون التجاري البحري وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣، وافتتحت المحاكم الأهلية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣، وأخذت منذ إنشائها تؤدي مهمتها الجليلة في بلاد القطر كافة، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس، وتغرس في النفوس روح الطمأنينة، والشعور بالكرامة، والمساواة أمام القانون، وأمام الهيئة الحاكمة واستقرت المعاملات بين الناس، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم، وعلى أموالهم وحقوقهم، كما استقر الأمن والنظام، كل أولئك كان

---

(٦٦) انظر في تفصيل ذلك كتابنا "مصر والسودان" في أوائل عهد الاحتلال ص٥٧ وما بعدها، (طبعة سابقة).

لـه الأثر الكبير في ارتقاء أخلاق الشعب، وتقدم البلاد في ميادين الحضارة، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية [٦٧].

فهذا الإصلاح الكبير الذي لا يعدله أي إصلاح آخر منذ نيف وستين سنة (فيما عدا إعلان الدستور) لم يسنده أحد من المؤرخين إلى الخديو توفيق، وهم على حق في ذلك؛ لأن الخديو لم يكن مبتكره وملهمه أو منفذه بل يرجع الفضل الحقيقي فيه إلى أمثال محمد شريف، ومحمد قدري، وحسين فخري، وإلى من ترجموا القوانين التي طبقتها المحاكم منذ افتتاحها، كرفاعة رافع الطهطاوي وتلاميذه، وثمة إصلاحات أخرى تمت في عهد الخديو توفيق لم أسندها ولم يسندها إليه أحد من المؤرخين كإلغاء السخرة وكانت سائدة في البلاد إلى ذلك الحين، وقوامها تسخير الأهلين في العمل بغير أجر في المشاريع العامة، كإقامة الجسور، وشق الترع، وتشييد دور الحكومة، ثم تسخيرهم أيضًا في خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان، فامر الوزير رياض باشا بإلغاء هذه السخرة ووضع فيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية نظام البدل النقدي، فخفت السخرة عن الأهلين [٦٨]، وأبطل الضرب بالكرباج في تحصيل الضرائب، وإلى رياض باشا أيضًا يرجع الفضل في تقسيط الأموال الأميرية إلى أقساط تؤدى في مواعيد محددة بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ولا يلجئهم إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان، وتوزيع مياه الري توزيعًا عادلا بين الأهلين، وإلغاء نحو ثلاثين ضربة مما فرضته الحكومة في عهد إسماعيل [٦٩].

وعلى هذا الغرار يلزمنا أن ننظر إلى الإصلاحات التي تمت في عهد الملك فؤاد، فإن منها ما كان قطعًا من مبتكرات الهيئات التي تولت شئون البلاد من برلمانية أو حكومية، ومن عمل واضعي الميزانية في الوزارات والمصالح والدواوين، على تعاقب السنين، فهذه الإصلاحات لا يصح إسنادها إلى الملك فؤاد، كما لا يصح إسناد الإصلاحات التي تمت في عهد الخديو توفيق أو الخديو عباس أو السلطان حسين كامل إلى كل منهم.

وهذا الرأي لا يسري بداهة على الإصلاحات التي تمت في عهد محمد علي لأنه ولا ريب هو المبتكر لها، وباعثها إلى الوجود، والملهم بإنشائها، والمنفذ لها فهو بعبقريته وسعة أفقه، ومضاء عزيمته، قد أنشأ الجيش المصري، والأسطول المصري، والثقافة المصرية، وهو هو الذي

---

(٦٧)

(٦٨) المرجع ذاته ص٦٨.

(٦٩) كتابنا الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي.

أقام المصانع الحربية والمدنية، وفتح المدارس، وأرسل البعثات العلمية إلى أوربا، وأنشأ القناطر الخيرية، ذلك المشروع الضخم الذي هو أساس نظام الري في البلاد، واستخدمت الزراعات الجديدة في البلاد، وشق الترع، وأقام القناطر والجسور، وبنى العمائر والدواوين والقصور، وأنشأ الموانئ ودور الصناعة (الترسانات)، وشيد القلاع والاستحكامات وفوق هذا هو المؤسس للدولة المصرية الحديثة وباعث استقلالها ومشيد بنياتها [٧٠].

فهذه الأعمال الجليلة يجب عدلا إسنادها إلى محمد علي الكبير، وكذلك معظم الإصلاحات التي تمت في عهد إسماعيل، فإنه على ما فيه من عيوب [٧١] قد حقق وحدة وادي النيل بإكمال ضم السودان إلى حظيرة الوطن، ومد حدود الدولة إلى منابع النيل وشواطئ المحيط الهندي، أي إلى تخومها الطبيعية، فكان عمله من هذه الناحية عظيمًا مجيدًا، وعني بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربي، وإنهاض البحرية المصرية، وإقامة أعمال العمران في مختلف النواحي، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها فأنشأ المدارس والمعاهد وأعاد عهد البعثات إلى أوربا، وأسس الجمعيات العلمية، وشجع العلوم والآداب والفنون.

أما الإصلاحات التي تمت في عهد الملك فؤاد، فالشأن في معظمها كشأن الإصلاحات التي تمت في عهد الخديو توفيق والخديو عباس والسلطان حسين كامل، فهي تطور لنهضة البلاد وتطلعها إلى التقدم والرقي في جميع النواحي، وكان الدافع الأكبر إليها صادرًا عن الأمة بمطالبها المنبعثة من مختلف طبقاتها، فكانت هذه المطالب والرغبات هي الملهمة للحكومة بتحقيق بعضها تحت ضغط العشور العام، بل إن الحكومات قد قصرت عن أن تحقق هذه المطالب جميعها ولم تنفذ ما حققته منها على الوجه الأكمل.

على هذا الأساس نستعرض فيما يلي الإصلاحات التي يجب عدلا إسنادها إلى الملك فؤاد.

---

(٧٠) كتابنا عصر محمد علي.

(٧١) ذكرناه ما له وما عليه في كتابنا "عصر إسماعيل".

الجامعة المصرية

فمن معظم المنشآت التي يرجع إليه معظم الفضل في تأسيسها الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول)، فقد شجعها وهو أمير؛ إذ تولى رآسة مجلس إداراتها سنة ١٩٠٨، فنشطت حركة الاكتتابات والهبات العقارية لها، وأخذ يعمل على تحقيق المشروع وافتتاح الجامعة.

جاء في حديث له باللواء في العدد الصادر يوم ٣ أبريل سنة ١٩٠٨ (أن الجامعة ستفتح في الشتاء القادم، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام: قسم للآداب وقسم لتاريخ العرب، قوسم للتاريخ العام) ثم قال رحمه الله: (إني على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذي وضع لها ستكون مهدًا لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية، وترقي أفكارها وأخلاقها)، ثم بين الأسباب التي حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب فقال: (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذتهما، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة، والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية).

وقد بعثت رياسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة في تأسيسها، وزادت روح البذل والتبرع لها، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها ويفتح أبوابها للطالبين.

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس في حفلة رسمية أقيمت في قاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ الآن) [٧٢] يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ١ي القعدة سنة ١٣٢٦)، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد ريس مجلس إدارتها، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع، وأعلن افتتاح الجامعة، وخطب أيضًا في الحفلة عبد الخالق ثروت باشا وأحمد زكي باشا.

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداءً من مساء ذلك اليوم، وكانت أول دار لها بسراي جاناكليس بأول شارع قصر العيني (الجامعة الأمريكية الآن) ثم انتقلت إلى سراي محمد صدقي باشا بشارع الفلكي.

وكانت الدراسة فيها في بداية عهدها محدودة في دائرة ضيقة، إذ كانت تقتصر على محاضرات في الآداب والتاريخ والجغرافية وفروع أخرى في حدود ميزانية ضئيلة.

---

(٧٢) وقت الظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

وفي سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة إسماعيل كريمة الخديو إسماعيل وأخت الأمير أحمد فؤاد إلى الجامعة أكبر هبة نالتها إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها، ومنحتها ستة أفدنة بالدقي ليقام عليها مبنى الجامعة، كما تبرعت لها بجواهر وحلي قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم في البلاد، وكان للأمير أحمد فؤاد فضل كبير في توجيه الأميرة فاطمة إلى هذه المنحة الجليلة.

واحتفل بوضع الحجر الأساسي للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الأميرة بالدقي يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢هـ)، وكان احتفالا فخمًا حضره الخديو ووضع الحجر الأساسي بيده، وقد نقشت عليه العبارة الآتية: (الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل – سنة ١٣٣٢ هجرية)، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء، ثم استولت الحكومة على البناء مقابل جزء من الأرض التي قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب الرسوم الملكي الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية.

وقد وضع المغفور له الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسي لمباني الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦) وظل معنيًا بها وبتقدمها طيلة حياته، فهي حقًا غرس يده، وهو صاحب الفضل الأكبر في تأسيسها وتقدمها.

الجامعة الأزهرية

وعني بالأزهر والمعاهد الدينية، وإليه يرجع الفضل في إنشاء المباني الحديثة للجامعة الأزهرية وكلياتها، ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها بحيث تكون مصدرًا للبعث الإسلامي في التفكير والعلوم والآداب والفلسفة، وكان من ناحية أخرى يحرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته، وهذا من المآخذ عليه، إذ أن إخضاع الأزهر لسيطرة الملك المطلقة فقد أفقده استقلاله الذي هو الأساس لمنزلته وجلاله، وجعل البون شاسعًا بينه وبين الجامعات العلمية الحديثة التي تؤدي رسالتها في ظل (الاستقلال الجامعي).

إصلاحاته الأخرى

ووجه الملك فؤاد عنايته إلى الدراسات التاريخية الخاصة بمصر، وجمع ما في القصر الملكي ودار المحفوظات بالقلعة ودور الحكومة من وثائق تتعلق بتاريخ مصر، وتخطت عنايته في هذه الناحية حدود البلاد، فأمر أن تنقل صور الوثائق والمراسلات الخاصة بمصر من شتى دور المحفوظات والوزارات الأوروبية، فتألفت من ذلك كله مجموعة نفيسة ومجلدات ضخمة كشفت عن نواحي كانت حقًا مجهولة من تاريخ مصر وله في هذا المجال فضل كبير، وقد أفادتني هذه المجموعة، ورجعت إليها في كتاب (عصر محمد علي) وكتاب (عصر إسماعيل).

وأنشأ الجمعية المصرية لأوراق البردي، وأهداها مجموعة قيمة من هذه الأوراق، وعني بإنشاء المجمع الملكي للغة العربية الذي أسس في أواخر سنة ١٩٣٢، وشجع الحكومة والسراة على إنشاء المستشفيات، وإليه يرجع الفضل في إنشاء جمعية الحشرات، والمتحف الزراعي، ومتحف فؤاد الصحي، ومعهد الأحياء المائية والمصايد بالإسكندرية، والملعب الرياضي الكبير بها، ومحطة الإسكندرية الجديدة، هذا إلى أنه أمد الجمعيات التي كان يرعاها وهو أمير بمساعداته وتوجيهاته.

وكان في إدارته لمزارعه الواسعة وأملاكه الخاصة قدوة حسنة في العناية بشئونها واتباع خير الوسائل العلمية والفنية والعملية في استثمارها وزيادة إنتاجها بحيث صارت حقولا نموذجية للزراع والملاك، وضرب المثل لأصحاب الأطيان في وجوب العناية بها وتعهدها والعمل المثمر فيها.

تلك هي الإصلاحات التي يجب أن تذكر له وتسند إليه، وفيما عدا ذلك لا يمكن القول بأنه عمل أعمالا كبيرة في ميادين الرقى الاقتصادي والاجتماعي، فلم تشهد البلاد في عهده تنفيذ برامج واسعة المدى في هذه النواحي، مع قلة حظها من نفقات الدفاع الحربي الباهظة التي تنقل الميزانيات ولم يعمل عملا يذكر في إصلاح الجيش والنهوض به، ولا في إحياء البحرية التي التجارية منها، ولا في بناء صرح الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وإقامة دعائمه بتنشيط التجارة الوطنية وإنشاء البنوك والمؤسسات الاقتصادية والصناعية المصرية، وترك فراغًا كبيرًا في هذه الميادين.

مقارنة تاريخية

أود أن أعقد في هذه النبذة مقارنة تاريخية بين الملك فؤاد ولاخديو عباس، وأقصد من هذه المقارنة أن يقف القارئ على المنهج الذي اتبعته في الكلام عن الحوادث والرجال، فلعل في هذا

البيان ما ينير لنا بعض جوانب التاريخ القومي، ثم إن فيه الدليل الكافي على أني لم أتحامل في كلامي على الملك فؤاد، بل كتبت عنه بذات الروح التي استلهمها وبنفس المنهج الذي اتبعته في الكلام عن أسلافه في العرش.

لقد قلت في كتابي عن "مصطفى كامل" تحت عنوان (مصطفى كامل والخديو عباس): "وجد الخديو عباس في مصطفى كامل الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع على حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد، فأعجب بهذه الشخصية الفذة، إذ وافقت ميوله وآماله في بداية حكمه، فأمدها بالمال والتأييد وقتًا ما، ومن هنا توثقت روابط الود والتعاون بين مصطفى كامل والخديو عباس، في السنوات الأولى من حكمه، ومن واجب المؤرخ المنصف أن يذكر هذه الحقيقة، ويعدها مأثرة لعباس الثاني، فإنه قام من هذه الناحية بقسط محمود في تأييد الحركة الوطنية، والملوك والأمراء في كثير من المواطن لهم فضل على النهضات القومية في مختلف نواحيها الوطنية والسياسية والاقتصادية، أو العلمية والاجتماعية، أو الأدبية والفنية، ساهم إذن الخديو عباس في الحركة لاوطنية وقتًا ما بماله ونفوذه الأدبي، على أن العلاقة بينه وبين مصطفى كامل قد اعتراها الفتور بعد ذلك، ثم التقاطع، بسبب عدم ثبات الخديو على خطة واحدة، واستماعه إلى الوشايات والدسائس، وكانت ميزة الفقيد أنه احتفظ باستقلاله وعلو نفسه تجاه الخديو، ورأى في استقلال الحركة الوطنية عندما يزيدون قوة وروعة [٧٣]" وذكرت بعد ذلك قطع علاقته بالخديو سنة ١٩٠٤ بعد عقد الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا، وقلت في هذا الصدد: "وفي الحق أنه لم يكن ممكنًا أن يستمر مصطفى كامل على اتصاله بالخديو، لأن عباس الثاني قد عرف عنه عدم الاستقرار في الميول والخطط والآراء، وقد تغيرت نفسيته كثيرًا من يوم أن تراجعت فرنسا في حادثة فاشودة، وبخاصة حين عقدت وانجلترا ذلك العهد الذي سموه الاتفاق الودي، والذي تعهده فيه بألا تضع العقبات أمام انجلترا في مصر، فهذه الصدمات السياسية التي لم تنل من مصطفى كامل قد كان لها تأثير عكسي في نفس الخديو وألقت اليأس في قلبه من نجاح سياسة مقاومة الاحتلال، فانصرف إلى حياة المال والمتاع، والمال كثيرًا ما يفسد النفوس ويغير الطباع، وقد ظهر استقلال مصطفى كامل عن الخديو في استهجانه إحالة حسن باشا عاصم رئيس الديون الخديوي إلى المعاش، إذ أظهر أسفه على حرمان هذا المنصب السامي من رجل اشتهر بالنزاهة والكفاية، وقد كانت إحالته إلى المعاش بأمر الخديو بسبب موقفه المشرف في الحادثة المعروفة بحادثة مشتهر، وخلاصتها أن أحد الماليين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو وهو المسيو

---

(٧٣) مصطفى كامل ص٣٢٦ من الطبعة الأولى (يناير سنة ١٩٣٩٨) و ٢٨١ من الطبعة الثانية وما يقابلها في الطبعات التالية.

زرفوداكي عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطباء له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف والذي كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه، وعرضت صفة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى وكان حسن باشا عاصم من أعضائه، فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم الخديو، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوي دليلا على استقلاله ونزاهته، وكان انتقاد الفقيد إحالته إلى المعاش تحديًا للخديو ومعالنة له بالعداء، وانتقد أيضًا وقوفه تحت العلم البريطاني في حفلة استعراض الجيش الإنجليزي بميدان عابدين في نوفمبر سنة ١٩٠٤، ولم يكن يحضرها من قبل، حتى اضطرت "المعية" إلى إصدار بلاغ رسمي تنسب فيه حضور الخديو هذه الحفلة إلى المصادفة، وانتقد انصرافه إلى مصالحه الخاصة في مقالة له بعدد ١٠ أبريل سنة ١٩٠٤ من (اللواء) لمناسبة اعتراضه على طلب المجلس النيابي من الإنجليز ووجوب طلبه من الخديو [٧٤].

وقلت أيضًا: "لما استقال اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون جورست اشتد انحياز الخديو عباس إلى السياسة البريطانية، وظهر هذا التحول في حديثه مع المستر ديسي الذي نشرته جريدة الديلي تلغراف في مايو سنة ١٩٠٧، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر، ومعنى هذا الحديث في مجموعه أن الخديو يصرح بأنه يغرب مشاركة المعتمد البريطاني في حكم البلاد حكمًا مطلقًا، فلم يحجم الفقيد عن انتقاد هذا الحديث انتقادًا حازمًا، برغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة، قال في هذا الصدد: مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالي لا تقيدنا بأي حال من الأحوال، لأن مركز سموه غير مركزنا، على أن كل مصري صادق الوطنية لا يقبل مطلقًا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده، أو بيد المعتمد البريطاني، أو بيد الاثنين معًا، بل نطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية، وقال في موطن آخر: قد قلنا مرارًا إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية، وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال، فهو إن قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته إليه، وإن عمل ضدها أضر بنفسه وبعرشه، ونفر أمته منه، ولكنه في الحالتين لا يستطيع الإضرار بهذه النهضة؛ لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود، ومثل هذه النهضة لا يضرها إنسان مهما كان قويًا عظيمًا، وقال: إن مصلحة الشعب المصري تقضي بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالي، حتى يعلم

---

(٧٤) كتابنا مصطفى كامل.

العالم كله أن المصريين يطلبون بأنفسهم وطوعًا لعواطفهم وشعورهم إصلاح حالة بلادهم وترقية شؤونهم ومنحهم الدستور، وأن هذه المطالب ليست صادرة بإيعاز من كبير أو أمير، وقال في مقال آخر: "اتهموا الحزب الوطني تارة أنه موحى إليه من الدولة العلية وطورا من ألمانيا، وتارة أخرى من سمو الخديو، وقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل، وهذه الثالثة قد سقطت الان معهما فحان الأوان أن نهنئ أنفسنا"، وأوردت الكتاب الذي أرسله من نيوهوزن في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ إلى المرحوم محمد بك فريد وأعرب فيه عن مبلغ استيائه من خطة الخديو، وتحبيذ الابتعاد عنه، والذي قال فيه: "أرجوك عدم تفخيم الخديو في كتاباتك فقد علمت عنه ما لا يسر، ولابد أن تضره السياسة ذات الوجهين ضررًا بليغًا، وكلما كان عمل الوطنيين بعيدًا عنه كان الفلاح محققًا" (٧٥).

وقلت في كتابي عن (محمد فريد) إن سياسة الوفاق بين الخديو والإنجيز قد استقرت بعد وفاة مصطفى كامل، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨ بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذي كان بينه وبين الحكومة البريطانية وتم التفاهم بين الخديو والاحتلال في هذه الزيارة وعاد متنكرًا للحركة الوطنية منضمًا إلى الاحتلال في مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطني للدستور واستمراره في التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابي لما رأى في هذه الحركة ما يعارض سياسة "الوفاق" وأخذ يتنكر للمرحوم محمد بك فريد بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسًا للحزب الوطني (٧٦).

ونعيت على الخديو عباس استماراره في تنفيذ سياسة الوفاق بينه وبين الاحتلال وتحبيذها والدعاية لها، وما ترتب عليها من تفاقم إجراءات القمع ضد الحركة لوطنية (٧٧) وقلت تعقيبًا على محاكمة محمد بك فريد والحكم عليه بالحبس سنة أشهر في يناير سنة ١٩١١: "لقد اشترك في هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم (سياسة الوفاق) وهم: الاحتلال والخديو، والوزراء، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة في هذا الظلم، وكان الأشراف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية ومحكمة الجنايات المصرية فهذا الذي يلقى على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا في هذه المأساة تبعة هائلة، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد في

---

(٧٥) كتابنا مصطفى كامل.

(٧٦) كتابنا محمد فريد ص ٦٦ طبعة أولى و٦٤ طبعة ثانية.

(٧٧) المرجع ذاته ص١٨٣ و١٨٩ وما بعدهما طبعة أولى ١٦٥ و١٦٨ طبعة ثانية.

سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات في هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ، وهو لم يكن في جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال" (٧٨).

هذا بعض ما كتبته عن الخديو عباس الثاني، ومن الحق على أن أتبع هذا المنهج فيما كتبت عن الملك فؤاد، وليس من الإنصاف أن أغير في منهج البحث والتدوين لمجرد أن الخديو عباس قد خلع عن العرش في ديسمبر سنة ١٩١٤، فإن خلعه لا يصح أن يؤثر في هذا المنهج، ولا في الروح التي استلهمتها في دراسة التاريخ القومي، هذا إلى أن خلعه كان ولا ريب عملا من أعمال البغي والعدوان.

---

(٧٨) المرجع ذاته ص٢٦٠ طبعة أولى ٢٣٣ طبعة ثانية.

كلمة ختامية

الآن وقد أتممت القسم السياسي من هذا الجزء من الكتاب، أود أن أختمه بقولي: إن المرء حينما يحيط بأدوار الحركة القومية التي أرختها في هذه المجموعة ويتأمل في تطوراتها خلال المائة والخمسين سنة الماضية، لا يسعه إلا أن يعجب بحيوية هذا الشعب، الذي يدأب ويجاهد ويكد، ويثابر، ويناضل ويكافح، ويتطلع دائمًا إلى تحقيق أهدافه، ويسير في الجملة إلى الأمام، رغم ما يكتنفه من مصاعب وعقبات وآلام، فليبارك الله له في كفاحه، ويسدد خطواته، ويمده على الدوام بروح من عنده، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

obeikandi.com